قضايا سياسية

اسم المقال: تأنيث الفقر في العراق الأسباب الرئيسة وسبل المواجهة الحكومية والدولية
اسم الكاتب: م. مها احمد ابراهيم، م. شهلاء كمال عبد الجواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1381
تاريخ الاسترداد: 2026/07/10 18:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأنيث الفقر في العراق الأسباب الرئيسة وسبل المواجهة الحكومية والدولية[▽]

The feminization of poverty in Iraq, the main causes and means of governmental and international confrontation

م.مها احمد ابراهيم[*] م.شهلاء كمال عبد الجواد [**]

Lec.Maha ahmed Ibrahim Lec.Shahla Kamal Abdel Gawad

- **الملخص :**

يُعدُّ المجتمع العراقي من المجتمعات التي تعاني من تأنيث الفقر الذي يعبِّر عن ارتباط الفقر بالنساء أكثر من الرجال، ويعود ذلك في أغلب الأحيان إلى الموروث الثقافي للمجتمع والنظرة التمييزية التي ينظر بها إلى عمل المرأة، وإلى أنَّ المنزل هو المكان الأفضل لها، وأنَّ جميع الأعباء المنزلية هي من مسؤولياتها، وهذا ما يؤدِّي في أغلب الأحيان إلى تشتيت جهد المرأة، ويعيق عملية دخولها إلى سوق العمل، وإلى جانب ذلك فقد ساهمت الحروب والصراع المسلح مع تنظيم "داعش"، والأطر القانونية، وتداعيات العولمة في إفقار المرأة العراقية وإعاقة تقدمها، ومن هذا المنطلق يروم البحث نحو التوصُّل إلى معالجات ناجعة تفيد صانع القرار في الدولة لمجابهة تأنيث الفقر والارتقاء بالمستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لنساء العراق.

- **الكلمات المفتاحية:** الفقر، نساء العراق، العمالة غير مدفوعة الأجر، تأنيث الفقر.

- **Abstract :**

Iraqi society is one of the societies that suffer from poverty in women. Poverty is expressed in women more than men, and this is due to most of the society looking at it through its role in society and cultural outlook, and this is

[▽]تاريخ الاستلام : 14 /2022/7 ، تاريخ القبول :22 /8/ 2022 ، تاريخ النشر : 2022/9/30

* جامعة الموصل/كلية العلوم السياسية mahaamola@uomosul.edu.iq

** جامعة الموصل/كلية العلوم السياسية Shahla1111111@uomosul.edu.iq

what often leads to women's effort and hinders their entry to the labor market, along with Thus, it contributed to wars and conflict, beneficial to the decision-maker in the state, for participation in the feminization of poverty and advancemen.

key words: the feminization of ،unpaid work،women of Iraq،Poverty poverty

- **المقدمة**

أثيرت في السنوات الأخيرة الماضية عديد من التساؤلات التي تدور حول علاقة الفقر بالنوع الاجتماعي والفقر مذكر أم مؤنث؟ حظي موضوع فقر النساء في العقدين الماضيين باهتمام عالمي كبير، وأجريت عديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع شرحاً وتفصيلاً في محاولةٍ لإيجاد حلول تنهي معاناة النساء المهمَّشات والمضطهدات حول العالم، ولعلَّ من أهمِّها:

كتاب (Carolina ،The 'Feminisation of Poverty' The use of a concept Johansson)، والذي يتضمَّن دراسة تأصيلية معمَّقة لمفهوم تأنيث الفقر، وكل المفاهيم والمصطلحات الأخرى المرتبطة به، وكذلك كتاب (تأنيث الفقر: دراسة في أهم قضايا المرأة ومشكلاتها)، (د. أماني زاهر)، والذي يدور حول أهم التحديات التي تعاني منها المرأة وهي: الأمية والعنف والفقر فضلاً عن سبل مواجهتها.

وقد جاء مصطلح تأنيث الفقر ليعبِّر عن هذه الأوضاع التي تلقي بظلالها على عديد من المجتمعات، ولا لا سيَّما تلك التي تشهد –أو شهدت– صراعات وحروب وما يعقبها من حركات هجرة ونزوح وتردِّي الوضع الاقتصادي العام فيها، وقد شهدت عديد من الدول العربية ومنها العراق بروز هذه الظاهرة بروزاً واضحاً للعيان، لا لا سيَّما بعد سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على عددٍ كبيرٍ من المدن العراقية عام 2014، وسوء الأوضاع فيها وعلى جميع الأصعدة.

- **أهمية البحث:**

يمكن القول إنَّ قضية النهوض بواقع المرأة وتمكينها على جميع الأصعدة في المجتمع ولا لا سيَّما على الصعيد الاقتصادي باتت من أهم القضايا التي تحظى بالأولوية في غالبية دول العالم، إذ أصبحت نهضة المجتمعات وتقدُّمها مرتبطةً بمدى قدرتها على الاستثمار والاستفادة من كل الطاقات الكامنة فيها لا لا سيَّما الطاقة البشرية التي تمثِّل حجر الأساس في النمو والازدهار والتقدُّم.

- **أهداف البحث:**

1. الكشف عن ماهية ظاهرة تأنيث الفقر في العراق.
2. تسليط الضوء على الأسباب الاجتماعية والسياسية والقانونية التي أدَّت إلى تدني المستوى المعاشي للنساء في العراق، وإلى بروز الظاهرة.
3. عرض الحلول الناجعة للفقر المؤنث في العراق على المستوى الحكومي والدولي.

- **مشكلة البحث:**

تتمثَّل إشكالية البحث في أنَّه ما يزال هناك فجوة كبيرة بين الأهداف والمبادئ المعلنة من الحكومة العراقية؛ لغرض تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين وبين الإنجازات الفعلية على أرض الواقع، فمع كلِّ المشاريع المعروضة لتمكين المرأة العراقية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وما يزال دورها في مجالات التنمية والتقدم ضعيفاً ولا يتناسب مع نسبتها العددية فيه، وهذ ما أكدَّته عديد من التقارير والدراسات الصادرة عن الأمم المتحدة ووزارة التخطيط العراقية.

- **فرضية البحث:**

يفترض البحث أنَّ الظروف الصعبة التي مرَّ بها العراق على مدى عقود من تردِّي الوضع الاقتصادي والحروب والصراعات، كلُّ ذلك ساهم في جعل نسبة كبيرة من النساء العراقيات يعانينَ من حالة غير مسبوقة من الفقر والتمييز والاستغلال والاتجاه نحو مجالات عمل هامشية، وفي ظروف عمل صعبة من دون أن يكون لهنَّ تأمينات اجتماعية أو ضمانات قانونية حقيقية لحماية حقوقهنَّ، وهذا ما تسبَّب في عدم قدرة النساء على تطوير أنفسهنَّ، وعلى دعم عملية التقدُّم والتنمية في المجتمع، وفقد العراق جزءاً كبيراً من الطاقة البشرية الفعالة، والتي تمثِّل أساس النمو والازدهار في كل دولة.

- **الاطار المنهجي البحث:** في محاولة لفهم ظاهرة فقر النساء في العراق، ومحاولة تفسيرها في سبيل إيجاد الحلول والمعالجات الناجعة فقد اسْتُخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.
- **هيكلية البحث:**

وبناءً على ماتقدم فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور تناول المحور الاول التعريف بظاهرة تأنيث الفقر وتزايدها في العراق، فيما تناول المحور الثاني الاسباب الرئيسة التي ادت الى بروز هذه الظاهرة وتفاقمها في العراق، اما المحور الثالث فقد تضمن محاولة الوصول الى معالجات لمواجهة هذه الظاهرة وتخفيف اثارها على المستوى الحكومي والدولي.

أولاً: بروز ظاهرة تأنيث الفقر في العراق

يُعدُّ العراق من الدول التي تعاني من نسب مرتفعة من الفقر؛ مع ما يمتلكه من ثروات كبيرة، ولعل هذه المسألة ليست غريبة نتيجة للأوضاع الصعبة التي مرَّ بها العراق في فترات الحروب المتتالية، وما تلا ذلك من فساد إداري ومالي طال كل قطاعات الدولة العراقية، وهذا ما انعكس انعكاساً واضحاً على المستوى الاقتصادي للمواطنين ولا لا سيَّما النساء، اللاتي عانين من مسببات إضافية جعلت نسبة كبيرة منهنَّ تحت مستوى خط الفقر، مثل الحروب التي زادت من نسبة النساء الأرامل اللاتي أصبحنَ يترأسنَ المنزل ويحملنَ الأعباء الاقتصادية على كاهلهنَّ [1].

ونتيجةً لذلك فقد برزت ظاهرة تأنيث الفقر أو الفقر المؤنث، والذي ينبثق من فكرة جوهرية تتمثل في تزايد معدلات الفقر وتعاظم تأثيره على النساء مقارنة بالرجال، لا سيَّما مع تزايد عدد الأسر التي تعيلها الإناث وعدم تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة بين الجنسين، وتأثير الأدوار المنوطة بكل من الزوج والزوجة داخل الأسرة والتي تسمح للرجل بممارسة العمل والحصول على دخل، في حين يكون دور المرأة محصوراً بالرعاية المنزلية والعناية بالأطفال وحرمانها من ممارسة العمل خارج المنزل بصورة جعلتها مرتبطة اقتصادياً بالرجل الذي يتحكم بالوضع الاقتصادي داخل الأسرة، وساهم في إفقارها، وترك آثار سلبية واضحة في مختلف جوانب.

---

[1] سعاد سليم النجار، تأنيث الفقر، المجلة السياسية والدولية، العدد21، (بغداد، الجامعة المستنصرية، 2021)، ص21.

فضلاً عن ذلك فإنَّ النساء محصورات في جوانب العمل ذات الأجور المتدنية، وهذ يعكس تركيبة النساء العاملات؛ لأنَّهنَّ أيدي عاملة رخيصة، فعمل المرأة في عديد من الثقافات ومنها _المجتمعية العراقية_ يصنَّف بأنَّه لا ينطوي على مهارة، وأنَّ دخلها هو مجرد مكمل لدخل الزوج، حتى كما هو الحال في مهنة الخياطة، حين تعد أنَّها تحتوي على مهارة حينما يقوم بها الرجال، وبهذا فإنَّ تركيبات أنثوية خاصة تدخل في تقسيم وتنظيم العمل وتشكل وضعه ومكافآته [1].

وهناك عديد من المؤشِّرات التي تدل على بروز ظاهرة تأنيث الفقر في العراق منها:

1. نصيب المرأة من الوظائف وفرص العمل

مع أنَّ المرأة تشكِّل نصف المجتمع، إلا أنَّها ما تزال نسبة مشاركتها في سوق العمل بقطاعيه العام والخاص ضعيفة ولا سيَّما في مؤسسات الدولة، إذ تصل نسبة الرجال إلى حوالي ضعف نسبة النساء في أغلب الوزارات، ويعدُّ هذا مؤشراً سلبياً يتناقض مع مفهوم النوع الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال العمل، ووَفْق بيانات وزارة التخطيط العراقية فإنَّ نسبة الموظفين الحكوميين في الحكومة العراقية من النساء والرجال وَفْق آخر إحصائية أُعِدَّت بلغت الأعداد الآتية:

الشكل رقم (1) عدد الموظفين الحكوميين من الرجال والنساء في الحكومة العراقية عام 2018

ت	الوزارة	عدد الموظفين الرجال	عدد الموظفات النساء
1	وزارة العدل	26276	3491
2	وزارة الاتصالات	9846	4554
3	وزارة المالية	16623	17923
4	وزارة الثقافة	11334	4154
5	وزارة الموارد المائية	15396	3942
6	وزارة الداخلية	536286	9899
7	وزارة الكهرباء	45615	6933
8	وزارة الإعمار والإسكان	13370	5012

[1] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2014)، ص1017.

9	وزارة الزراعة	7182	2980
10	وزارة الصناعة	101477	195599
11	وزارة الخارجية	1850	636
12	وزارة الصحة	7460	4513
13	وزارة التعليم	45793	35326
14	وزارة التجارة	4400	2031
15	وزارة التربية	277609	347702
16	وزارة الهجرة	714	349
17	وزارة التخطيط	2175	1587
18	وزارة النقل	21909	4846
19	وزارة البيئة	1404	786
20	وزارة الشباب والرياضة	17236	8894
21	وزارة النفط	119496	13325

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، 2020، واقع النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة في العراق، ص7.

وعند النظر إلى الأرقام الواردة في الشكل أعلاه يتبيَّن حجم اللامساواة الضخم بين الجنسين من حيث إمكانية الحصول على الوظائف العامة في الوزارات، وحتى في الوزارات التي تحصل فيها النساء مرتفعة نوعاً ما، أو مقاربة لنسبة الرجال وعددهم، إذ تعود هذه النسبة إلى التمييز ضد النوع الاجتماعي والموروث الثقافي للمجتمع الذي اختزل إمكانية عمل المرأة في وظائف ومهنً محددة دون أخرى مثل: التعليم والصحة.

فضلاً عن الوظائف العامة فإنَّ المرأة العراقية تعاني من التمييز الجندري، وصعوبة في الحصول على فرص عمل في القطاع الخاص، حتى وإن حصلت عليه فإنَّها ستواجه فوارق وتمييز في الأجور، فضلاً عن نظرة المجتمع السلبية للمرأة العاملة في القطاع الخاص، كما أنَّ هذه النظرة ممتدَّة حتى إلى مجالات المشاركة السياسية للمرأة، وعلى سبيل المثال فإنَّ المرشحات للمجلس النيابي يعانينَ من عقباتٍ مالية كبيرة في تمويل حملاتهنَّ الانتخابية، ومع وجود دعم مقدم من الأحزاب التي تنتمي لها المرشحات

لكن الجزء الأكبر من هذا الدعم يذهب إلى المرشحين الذكور دون الإناث، وهذا ما يؤدّي إلى صعوبة وصول المرشحات إلى الشبكات الإعلامية وإلى الناخبين ويقلل من فرصهنَّ في الفوز[1]، يزاد على ذلك أنَّ المرأة نفسها لا تمتلك الإيمان بقدراتها؛ لذا نحن لا نرى أحزاباً قوية فعالة مؤسساتها وأعضاءها النساء، ولو كان هنالك هكذا أحزاب لما استدعت الحاجة إلى نظام الكوتا النسائية في النظام الانتخابي العراقي[2]، وفيما يلي شكل توضيحي لنسبة النساء العاملات أو المشتغلات وَفْق البيئة ويقصد بذلك الريف والحضر:

الشكل رقم (2) نسبة النساء المشتغلات الكلي ونسبهن وَفْق البيئة:

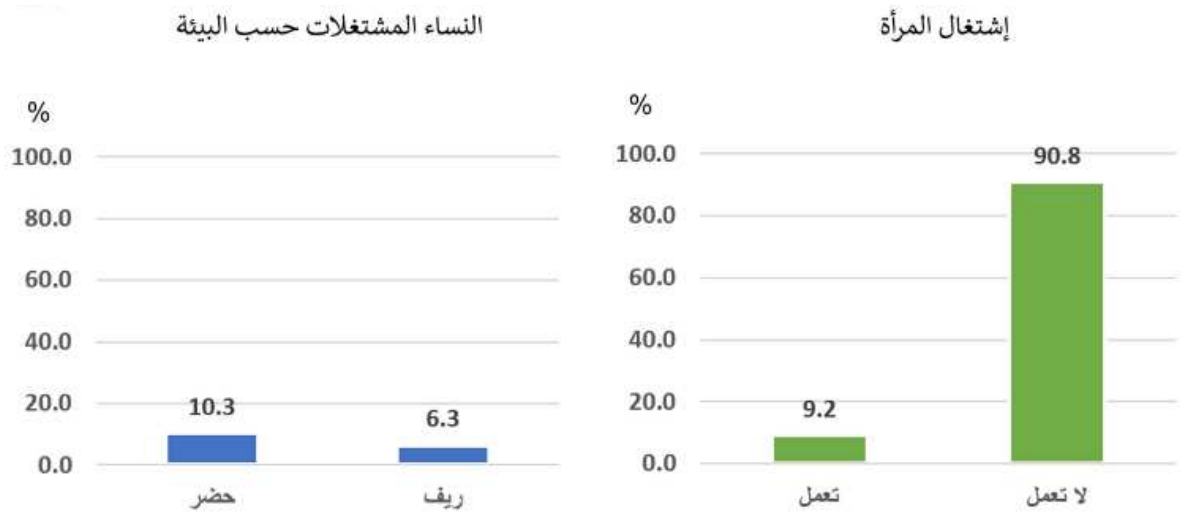

المصدر: وزارة الصحة العراقية والاسكوا وبرنامج الأمم المتحد الإنمائي،2021، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق.

2. الزواج المبكّر للفتيات وارتفاع معلات الخصوبة

إذ تبلغ نسبة الفتيات اللاتي يُزوَّجنَ تحت (18) عاماً حوالي (27,9%)، من نسبة المتزوجات سنوياً وبعمر (18) عاماً، وأكبر حوالي (30%)، وترتفع هذه النسب مع زيادة فقر الأسرة نفسها، وتقل في

[1] موجز تنفيذي لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق، (الاسكوا والمعهد العراقي ومنظمة يونامي، 2020)، ص4.

[2] محمود عزو حمد واخرون، نساء العراق والمشاركة في الاستحقاق الانتخابي، (بغداد، جمعية نساء العراق، 2021)، ص22.

الفئات السكانية الأغنى، فضلاً عن كثرة عدد الولادات وهذا ما ينعكس سلباً على وضع المرأة الاقتصادي، ويجعلها مرتبطة أكثر بالمنزل، وبعيدة عن سوق العمل[1].

يُزاد على ذلك ارتباط الزواج المبكِّر بتزايد العنف ضد المرأة، ومع أنَّ هذه الظاهرة تزداد في المناطق الريفية؛ إلا أنَّ المؤشرات الخاصة بالمسح الميداني التي تبينها عديد من الدراسات الحديثة، والتي تعنى بهذا المجال، تظهر أنَّ نظرة الأسرة والمجتمع تتجه إلى الزواج المبكِّر بغض النظر عن ظروف البيئة المجتمعية وطبيعتها [2].

فإنَّ هنالك درجة عالية من الوَفَيَات بين الأمهات في العراق تصل إلى نسبة (20,6%)، وَفَيَات سببها غالباً حالات النزف بعد الولادة، و(6,8%) وَفَيَات سببها عدم كفاءة القابلات بسبب التقاليد السائدة وعدم القدرة على تحمل تكاليف وجود كادر متخصص يشرف على الولادة، ويبيِّن الشكل التالي المستوى المرتفع لنسب النساء الحوامل اللاتي يلجأنَ للعيادات الخاصة للحصول على الرعاية الطبية الكافية؛ لانخفاض هذه الرعاية في المؤسسات الصحية الحكومية.

الشكل رقم (3) نسب النساء اللاتي يلجأنَ للعيادات الخاصة مع انخفاض مستوى الدعم الحكومي للرعاية الصحية.

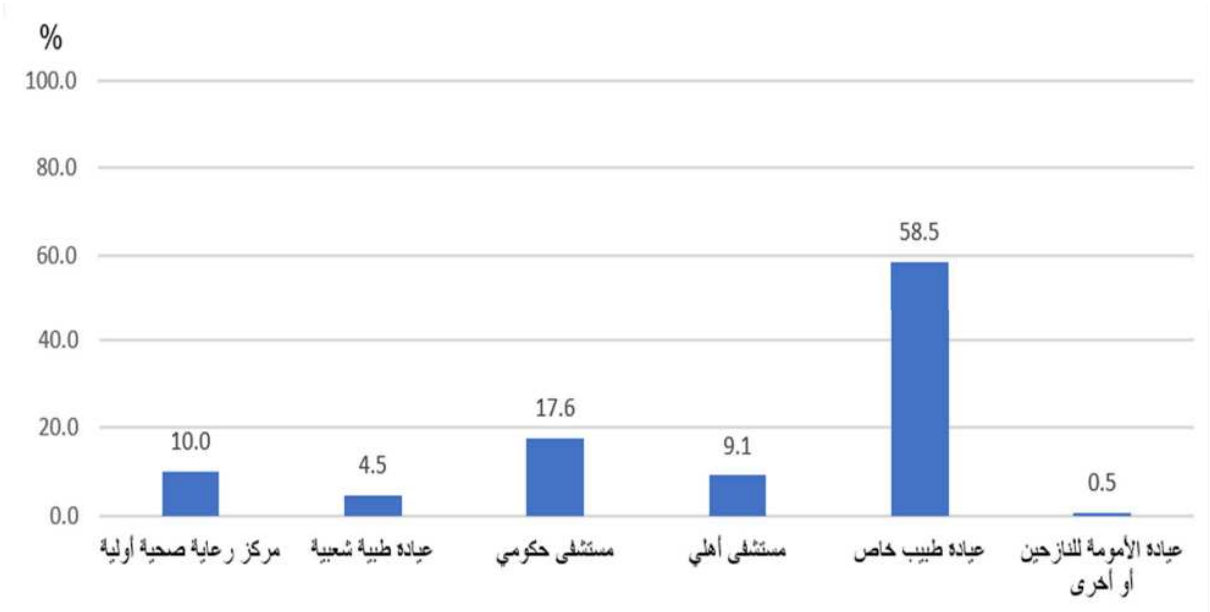

[1] وزارة التخطيط العراقية، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة،2019، ص44.

[2] وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، تمكين المرأة .. بيئة مساعدة وثقافة داعمة،2012، ص31.

المصدر: وزارة الصحة العراقية والاسكوا وبرنامج الأمم المتحد الإنمائي،2021، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق.

3. نسبة الإناث الحاصلات على التعليم والملتحقات بالمدارس

مع وجود قانون التعليم الإلزامي في العراق إلا أنَّ الأسر –لا سيَّما الريفية– تمتنع عن إرسال بناتها إلى المدارس وتتوقع عمل بناتهن في المنزل، على اعتبار أنَّ البنات لن تكنَّ كاسبات للرزق، وهذا ما جعل كثير من الأسر تفضِّل تعليم الذكور، وجعلت نسبة النساء المتعلمات أقل بكثير مقارنة بالذكور لا سيَّما في مجال التعليم الثانوي[1].

ووَفْقاً لمؤشرات التعليم الثانوي في العراق وَفْق الجنس في السنوات الخمس الأخيرة، فقد تبيَّن أنَّ عدد الطلبة الذكور المقبولين في التعليم الثانوي بلغ (985581)، في مقابل (467974) إناث، ومع وجود ارتفاع بنسبة عدد الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي مقارنة بالسنوات السابقة إلا أنَّ الفارق مع عدد الذكور الملتحقين ما تزال مرتفعة جداً [2].

ثانياً: الأسباب الرئيسة لتأنيث الفقر في العراق

1. الأدوار المنوطة بكل من المرأة والرجل في المجتمع العراقي

يتعلَّق هذا الموضوع بطبيعة التنشئة الاجتماعية في المجتمع العراقي، والتي تنهض بدورٍ كبيرٍ في عزل النساء عن سوق العمل، في حين يتم تشجيعهنَّ على الزواج المبكر دون الدخول في مجال العمل مع أنَّ هناك نسبة غير قليلة منهن يتمتعن بتعليم وشهادات جامعة يمكن عن طريق أن يحصلن على عمل يدر عليهن دخول جيدة مما يصعب عليهن مستقبلاً البحث عن عمل وإن اقتضت الضرورة بسبب بعض الظروف مثل الطلاق أو الترمل أو نتيجة الأعباء المنزلية، ورعاية الأسرة التي تقع على كاهل المرأة دون تأمين أو معاش في المستقبل، في حين يتمكن الرجال عن طريق الدعم الذي يتلقونه من

[1] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، التمكين الاقتصادي للمرأة : دمج المرأة في الاقتصاد العراقي،2012 ،ص9.

[2] المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، احصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2019_2020،ص41.

النساء من تعزيز مسارهم المهني والارتقاء في السلم الوظيفي وهذا ما ينعكس إيجاباً على دخولهنَّ المالية وقدرتهنَّ على الادخار وكذا معاشاتهم في الكبر [1].

في حين أنَّ النساء تواجه النساء عدم المقدرة على التوفيق بين الالتزامات، وعدم تقبُّل الرجل لفكرة مشاركة المرأة في العمل وعدم توفر أي تسهيلٍ يمكن أن يخفِّف الضغوط الأسرية على المرأة، ويمكن القول إنَّ المجتمع العراقي هو مجتمع ذكوري حاله حال المجتمعات العربية الأخرى، والفكرة السائدة فيه هي عدم تقبُّل استقلالية المرأة، وعدم تعاون الرجل مع المرأة في تحمل الأعباء المنزلية، واستهانة الرجل بالمرأة من حيث إمكانية العمل والقدرة على اتخاذ القرارات [2].

فإنَّ ثقافة المجتمع السائدة والتي تقلِّل من أهمية عمل المرأة خفضت من المستوى الإبداعي والمهاري للمرأة وجعلت المرأة تفقد الإحساس بالقوة والقدرة على الاندماج الاجتماعي، كما أنَّ هذه الصورة النمطية التي تشكلت في ذهن النساء سيتم نقلها لاحقاً إلى الأجيال الأخرى بوصفها موروثاً ثقافياً [3].

2. الإطار القانوني غير المتطوِّر والمتناقض في بعض جوانبه

ينصُّ الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على ضرورة المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة لكنَّه من جانب آخر، يقر بأنَّ الإسلام هو المصدر الأساسي للتشريع ولا يمكن بأيِّ صورة من الصور، أن يسن أي قانون يخالف ثوابت الإسلام، وما زال قانون الأحوال الشخصية (1959)، يتعرض لتقديم طعون دورية تتعلق بمحاولات تخفيض سن الزواج للنساء وتعيير حقوق المرأة المطلقة في بيت الزوجية والنفقة وحتى الميراث، وهذا ما ينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية لعديدٍ من النساء ويساهم في إفقارهن، فضلاً عن ذلك فإن المرأة العراقية تواجه صعوبات يفرضها القانون تحد من قدرتها على التقدم والعمل في ماثيو بامبير، الوقت قد حان الآن: بحث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، انترناشيونال ألرت، ص7. مجال القطاع الخاص كالتجارة مثلاً، فحصول المرأة على جواز سفر

---

(1) وهيبة آيت مزيان، ظاهرة تأنيث الفقر في الدول العربية: الاسباب وكيفية المعالجة _رؤية تحليلية سوسيولوجية_، مجلة العلوم الانسانية، (قسنطينة، الجزائر، جامعة، ام البواقي، ديسمبر 2020)، ص787.

ليث ذنون حسين، تمكين حقوق المراة في الدستور العراقي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 5، العدد 5،(تكريت، جامعة تكريت، 2020)، ص38. (2)

افتخار زكي عليوي، المرأة العراقية واشكالية التعليم والتنمية وسوق العمل، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات الاجتماعية، العدد15، (2014)،ص 161. (3)

في العراق يرتبط بموافقة أحد أقاربها الرجال، مع وجود نص قانوني يؤكِّد تمتُّع الجميع (نساءً ورجالاً) بحق السفر والتنقُّل داخل العراق وخارجه، ولعلَّ هذا أحد التناقضات التي تعاني منها القوانين العراقية في تعاملها مع وضع المرأة وتمكينها اقتصادياً [1].

3. الصراعات المسلحة والأوضاع الأمنية غير المستقرة

مع معاناة المجتمع العراقي بأكمله من عواقب سيطرة تنظيم "داعش" وما عقبه من قتال لا سيَّما في المحافظات التي عانت من سيطرة التنظيم المتطرف عليها؛ إلا أنَّ النساء تأثرنَ تأثيراً أكبر؛ بسبب هذه الأحداث ولأسباب عديدة، منها أنَّ المرأة تتحمَّل العبء الأكبر من مسؤولية رعاية الأسرة وتربية الأطفال، وفي الوقت نفسه يكافحنَ للحصول على التعليم الأساسي وفرص العمل ولا سيَّما الأرامل اللاتي ازدادت أعدادهن زيادة كبيرة بعد معارك التحرير ضد التنظيم المتطرِّف، واللاتي يقع على عاتقهنَّ ضمان الدخل الضروري لأسرهنَّ، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة نتيجة للنزوح الداخلي/اللاجئين، الذين غالباً ما يكونوا أكثر حاجة لتوفير دخول إضافية لأسرهم في حين يتعرضون إلى مزيدٍ من العقبات مثل حاجز اللغة.

فضلاً عمَّا تواجهه النازحات تحديات وقيود على الحركة ناتجة عن العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس، والاستغلال والاعتداء الجنسي والمضايقات المختلفة من جانب منطقتي المنشأ والنزوح [2].

فضلاً عن ذلك يمكن القول إنَّ النزاع المسلح قد فاقم من مسألة اللامساواة بين الجنسين فكما هو معلوم فإنَّ السلطات في أوقات الحروب والنزاعات تعطي الأولوية للتعامل مع العنف المسلح ومقتضيات حماية الدولة بدلاً من التركيز والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي[3].

4. عولمة الإنتاج والسوق

---

[1] مجوعات التركيز في العراق ، إتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق، المعهد الديمقراطي الوطني، 2018، ص8.

ريام حيدر وكامران محمد بالاني، الجندر والصراع : المرأة والسلام والامن في نينوى، منظمة جسر ومنظمة مالتيزر انترناشيونال، (المانيا، [2]اذار 2021)، ص24.

[1] العدالة والمساواة بين الجنسين امام القانون، برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان وهيئة الامم المتحدة، للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية،2019، ص30.

يمكن القول إنَّ العولمة تنهض بدور أساسي في إفقار الشعوب النامية ولا سيَّما النساء فشروط العولمة وفي مقدمتها عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تحديداً تنعكس سلباً على اقتصاد المجتمعات وعلى النساء على وجه الخصوص[1].

وقد تأثرت المرأة تأثيراً كبيراً جداً من الأزمات العالمية من حيث إعادة الهيكلة والتبعية والدين، إذ إنَّ الشروط التي تفرض على الدول مقابل الحصول على القروض، تتضمن سياسات تغيير هيكلي مثل تحرير التجارة وفك القيود على الأحوال وخفض الخدمات الاجتماعية بما في ذلك إلغاء إمكانية توفير الدولة للعديد من الخدمات التي تدعم النساء العاملات مثلاً، وان هذه التغييرات تمثل جزء من عولمة الإنتاج والسوق والتحول من الإنفاق العام إلى الإنفاق الخاص ومن الدولة إلى الأسرة ولا سيَّما مسؤولية المرأة، فهناك الكثير من النساء المسؤولات عن تولي امر الأسرة والمنزل ويتعين عليهن التعويض عبر وقتهن وعملهن حين ينخفض دعم الدولة غير الكافي في كثير من الأحيان[2].

كما أن ضعف الدولة نتيجة العولمة وانخفاض دعمها للنساء بات واضحا للعيان في مجتمعنا العراقي ولا سيَّما في ضعف تطبيق النظام الإلزامي للتعليم، وعدم قدرتها على توفير بدائل أفضل للأدوار التقليدية التي تقوم بها اغلب النساء، فضلاً عن انتشار الفقر والبطالة ، وعدم القدرة على توفير فرص العمل للخريجين، ونتيجة لذلك فإن المرأة هي المتأثر الأول وذلك لاعتمادها الكامل على الدولة في تقديم فرص التعليم والعمل والخدمات الصحية والاجتماعية المختلف[3].

ثالثاً: آليات المواجهة الحكومية والدولية

1.آليات المواجهة الحكومية

هنالك العديد من الآليات لمواجهة تأنيث الفقر في العراق وهي ذات أهمية بالغة وستحقق فارقاً كبيراً على مستوى تمكين المرأة الاقتصادي فيما لو تم العمل بها واهمها:

---

[1] علي عباس فاضل، اثر العولمة على البطالة في البلدان النامية،(وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم العلاقات الاقتصادية والدولية، 2010)، ص19.

[2] تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التنوع والتخصص، ترجمة ديما الخضرا،(بيروت، المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص491.

[3] محمد علي الفدعم، الجنوسة والفقر: دراسة سسيوانثربولوجية في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد3، (الانبار ، ايلول2012)، ص6.

أ. التمكين القانوني للمرأة العراقية

والذي يعني عملية تغيير منهجية تجعل النساء المهمشات والمستبعدات قادرات على استخدام الأنظمة القانونية لحماية وتعزيز حقوقهن ومصالحهن كمواطنات وجهات فاعلة اقتصادياً [1].

كما يتطلب التمكين القانوني للمرأة العراقية أن يكون واضحاً ويتضمن معلومات مفصلة خاصة بالقوانين والإجراءات القانونية يسهل الوصول إليها وفهمها فعلى الرغم من وجود الكثير من الحقوق للمرأة العراقية في الدستور العراقي فإن قسم كبير من هؤلاء النساء لا يعلمن بوجودها، كما انه هنالك نقص في المعلومات المخصصة للنساء وللفتيات حول السبل القانونية المتاحة لهن في حال طلب الحماية أو تحصيل الحقوق في الوظيفة أو التعليم أو الميراث وغيره[2]

ب . التمكين الاقتصادي والمالي للمرأة

ويكون عبر توفير فرص العمل بشكل عادل في المجتمع بما يسمح للمرأة أن تحصل على دخل كافي يغطي احتياجاتها الأساسية، وهذا الأمر يتطلب إيجاد السبل للقضاء على التمييز ضد النساء الذي يتم على أساسه تقسيم الفرص في سوق العمل، كما ينبغي على السلطات أن تضع وتنفذ سياسات رقابية على عمل المرأة في القطاع الخاص وان تضمن إزالة الفوارق في الأجور وعدم تعرض المرأة للاستغلال في مجال العمل، فضلاً عن توفير خدمات الرعاية الاجتماعية[3].

أما التمكين المالي فيعني تمكين المرأة في الوصول إلى التعاملات المالية والقدرة على التواصل مع البنوك والحصول على قروض وتسهيلات للمشاريع الخاصة بها، وهذا يتطلب من الحكومة العراقية التعامل مع العقبات والتحديات التي قد تقف في طريق التمكين والتحويل المالي للمرأة من خلال:[4]

_ تقديم حوافز كبيرة لمقدمي الخدمات المالية للنساء

_ أجراء حملات تثقيفية توسع من مدارك وفهم النساء بالمؤسسات المالية

---

[1] ليث ذنون حسين ، مصدر سبق ذكره، ص381.

[2] العدالة والمساواة بين الجنسين مصدر سبق ذكره، ص27.

[1] لطيف كامل كليوي وزينب علي مظلوم، التحليل الجغرافي والسياسي لمحددات تمكين المراة في العراق، مجلة مداد الاداب، عدد خاص بالمؤتمرات (بغداد، الجامعة العراقية، 2019_2020)، ص316.

[4] ليث ذنون حسين مصدر سبق ذكره،ص 381.

_ الاعتراف بأهمية شمول المرأة ماليا والإفصاح علنا عن هذه الأولوية من قبل السلطات المالية والنقدية.

ت_ الاهتمام بتعليم المرأة لتحقيق البناء التنموي

فتعليم المرأة هو حق من حقوقها وهو يسهم بالحد من الفقر، فالعملية التعليمية تفتح أبواباً واسعة للمرأة تجعلها اكثر قدرة على قيادة أدوار اجتماعية واقتصادية مثمرة، وينبغي التركيز خاصة على المرأة الريفية التي تعاني من الأمية بنسبة حوالي (24%)، مقارنة بالمرأة الحضرية حوالي(9,7%)، لذا ينبغي على الحكومة العراقية اتخاذ التدابير التالية: [1]

_ تشجيع الفتيات الريفيات على إتمام تعليمهن، ما بعد الإلزامي وإيلائهن العناية والاهتمام للارتقاء بواقعهن.

_وضع برامج إرشادية تعنى بالتعليم الإلزامي للفتيات

_التنسيق مع الجهات المختصة بشأن محو الأمية ووضع استراتيجيات لتعليم النساء.

2. سبل المواجهة الدولية

من المتعارف عليه أن الجهود الدولية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان عامة والمرأة خاصة كبيرة ومتعددة وقد صدرت العديد من المواثيق والاتفاقيات التي تعنى بهذا الشأن وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين واتفاقية سيداو الخاصة بحقوق المرأة والتي تتضمن تدعيم احترام حقوق المرأة وحرياتها الأساسية على الصعيد العالمي والوطني.

ولعل مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة (مؤتمر بكين 1995)، يمثل اهم المؤتمرات المعنية بحقوق المرأة والذي كان العراق جزءاً منه فرغم مرور ما يقارب ثلاثة عقود على انعقاده إلا أن نتائجه الإيجابية لازالت مستمرة، إذ إنَّ الدول المشاركة فيه وبينها العراق ملزمة بتقديم تقارير موثقة عن وضع المرأة بين كل فترة وأخرى إلى اللجنة المعنية بوضع المرأة والتي تؤدي دوراً مركزياً في مراقبة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل (مؤتمر بكين) داخل أجهزة الأمم المتحدة وفي تقديم المشورة للدول الأعضاء بشأنه. وتُعقد قبل الدورة

---

[1] سحر طارق محمود الرحيم، واقع المرأة الريفية العراقية وسبل تمكينها، مجلة التربية للعلوم الانسانية، العدد4، (جامعة ذي قار، 2021)، ص88.

السنوية للجنة المعنية بوضع المرأة اجتماعات خبراء حول واحد أو أكثر من مجالات الاهتمام الحاسمة التي يجري اختيارها للتدقيق فيها. وتسعى اللجنة المعنية بوضع المرأة إلى اعتماد نتائج متفق عليها، بالإجماع، فيما يتعلق بالقضايا الخاضعة للمراجعة الدورية التي تجرى في الدول الأعضاء لمعرفة مدى التزام الأعضاء بمنهاج المؤتمر[1]، ولقد قدم العراق تقريره الأول في عام (2014) أي بعد عشرون عام من مؤتمر بكين وبالتالي غطى هذا التقرير المدة من منذ عام(1995) وحتى عام (2016) ، والذي كان من المفترض أن يكون هو التقرير الرابع ، لكنه كان بمنزلة الأول والثاني والثالث والرابع وقد هدف التقرير إلى رصد التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة وتشخيص العقبات والتحديات الراهنة وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للقضاء على هذه العقبات وتحقيق المساواة في اطار التزامات العراق بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين ٢٢ وتمت مراجعته كتقرير إقليمي موحد خلال الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة ثم قدمت فيها توصيات خاصة للمرأة على الحكومات العربية تحقيقها ومنها العراق بما الزموا انفسهم في التقارير الوطنية [2].

وكذلك فإن المنظمات الدولية لها دور واضح وكبير في تنمية المرأة العراقية على كل الأصعدة ومنها الصعيد الاقتصادي من خلال عدة وسائل:

أ- الدفاع عن حقوقها ضد انتهاك الحكومات لها مستخدمة أساليب متعددة مثل التأثير على الرأي العام ونشر الانتهاكات وإيفاد المراقبين ومساعدة النساء اللاتي تتعرض حقوقهن للانتهاك ومن الأمثلة المهمة على دور المنظمات في حماية حقوق النساء النازحات داخلياً إلى إقليم كردستان العراق في فترة النزاع المسلح مع تنظيم داعش حيث عمدت هذه المنظمات إلى افتتاح مراكز جديدة في محافظة دهوك بهدف إيصال المساعدات إلى النساء وتخفيف معاناتهن[3].

ب- اتباع استراتيجيات تعنى بحقوق المرأة عبر استخدام نفوذ القادة الدينيين وقادة المجتمعات المحلية لمناصرة جدول أعمال حقوق المرأة، وقد لجأت الكثير من المنظمات الدولية إلى رجال الدين

---

[1] بكين + 15 : إحقاق حقوق المرأة، منظمة العفو الدولية، شباط 2010، رقم الوثيقة 2010/ 005 / 77على الرابط التالي https://www.amnesty.org/ar/documents/act

[1] بشرى حسين صالح الزويني، دور المؤتمرات الدولية في تحقيق التنمية السياسية للمرأة العراقية مؤتمر بكين1995 انموذجا –،العدد 6Route Educational & Social Science Journal ، (اذار2019)، ص291.

[2] ماثيو بامبير، الوقت قد حان الآن: بحث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الاوسط

[3] وشمال افريقيا، انترناشيونال ألرت، ص7.

المحليين لتسليط الضوء على حقوق المرأة التي لا تتعارض مع الدين الإسلامي أملاً في أن يساهم ذلك في تحسين وضع حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية[1].

ت- فضلاً عن ذلك فإن المنظمات المعنية بحقوق المرأة تسعى جاهدة إلى زيادة التمويل من اجل تعزيز قدرة الجهات المحلية على تنفيذ المشاريع التي تساعد على تمكين المرأة العراقية.

- **الخاتمة :**

إن تأنيث الفقر في العراق حالة مثبتة ولها العديد من المؤشرات واهمها حجم مشاركة المرأة في سوق العمل سواء على التوظيف في المؤسسات العامة أو مستوى القطاع الخاص، وبرغم ارتفاع أعداد النساء الحاصلات على التعليم بمراحله المختلفة في السنوات الأخيرة لكن ذلك لم يشمل النساء الريفيات المهمشات واللاتي لا يسمح لهن الالتحاق بالمدارس لا سيَّما ما بعد المرحلة الإلزامية، كما أن نسب الزواج المبكر مازالت مرتفعة ويرافقها معدلات خصوبة عالية جدا الأمر الذي ينعكس سلبا على صحة المرأة وعلى قدرتها على العمل وكسب الرزق ويزيد من عدد الوَفَيَات المرتبطة بالولادة وما بعدها.

ويقع الجزء الأكبر من مهمة معالجة هذه الظاهرة والحد منها على عاتق الحكومة العراقية التي يجب أن تلتفت بصورة جدية إلى واقع المرأة الاقتصادي ومحاولة تطويره مع توفير سبل تنمية المرأة على جميع الأصعدة الأخرى، عبر توفير فرص العمل وتقديم الرعاية الاجتماعية الكافية فضلا عن محاولة الارتقاء بالمجتمع وتثقيفه حول أهمية عمل المرأة لتحقيق التقدم والازدهار، كما أن للاتفاقيات والمنظمات الدولية المعنية بالمرأة دور ملحوظ ي حث الحكومة العراقية على تحقيق تنمية المرأة وتمكينها ولعل مؤتمر بكين1995 احد اهم الشواهد على ذلك.

الاستنتاجات

1_ يقع الجزء الاكبر من مهمة معالجة هذه الظاهرة والحد منها على عاتق الحكومة العراقية التي يجب ان تلتفت بشكل جدي الى واقع المرأة الاقتصادي ومحاولة تطويره مع توفير سبل تنمية المرأة على جميع الاصعدة الاخرى.

[1] المصدر نفسه.

2_ يتوجب على الحكومة العراقية توفير فرص العمل وتقديم الرعاية الاجتماعية الكافية فضلا عن محاولة الارتقاء بالمجتمع وتثقيفه حول اهمية عمل المرأة لتحقيق التقدم والازدهار.

3_ ان للاتفاقيات والمنظمات الدولية المعنية بالمرأة دور ملحوظ ي حث الحكومة العراقية على تحقيق تنمية المرأة وتمكينها ولعل مؤتمر بكين1995 احد اهم الشواهد على ذلك.

4_ يقع على السلطات المعنية واجب توفير خدمات صحية وتعليمية اكبر للنساء وخاصة النساء الريفيات فرغم كل مايعلن من الجانب الحكومي إلا ان الارياف _وحتى المدن بنسب اقل_ مازالت تعاني من نقص حاد في عدد المدارس الخاصة بالبنات ونقص في الخدمات الصحية.

التوصيات:

1_ ينبغي على الجهات المعنية بشؤون المرأة في داخل الحكومة وخارجها السعي إلى خلق ثقافة مجتمعية جديدة تركز على دور المرأة وأهميته لتحقيق التنمية، على أن يشمل ذلك التثقيف في المدارس من المراحل الابتدائية في وتضمين ذلك في المناهج المعتمدة.

2_ يجب أن تتجه الدولة إلى زعماء المجتمعات المحلية ولا سيَّما رجال الدين للتوعية والتثقيف بأهمية عمل المرأة مع التأكيد على الجوانب اللينة السهلة التي تدعم المرأة وعملها في ديننا الإسلامي السمح.

3_ يقع على السلطات المعنية واجب توفير خدمات صحية وتعليمية اكبر للنساء وخاصة النساء الريفيات فرغم كل ما يعلن من الجانب الحكومي إلا أنَّ الأرياف _وحتى المدن بنسب أقل_ ما زالت تعاني من نقص حاد في عدد المدارس الخاصة بالبنات ونقص في الخدمات الصحية.

4_ ضرورة توفير فرص عمل أكبر للنساء ولا سيَّما النساء الأرامل والمطلقات واللاتي عانين من النزاع المسلح مع تنظيم "داعش" الإرهابي.